Al-Quntar Journal for Humanitarian and Applied Studies
Philosophy and Foresight Science Series - ISSN : 3006-9378 (Online)

التواجد العربي في شرق أفريقيا: دراسة في الجذور التاريخية، التحولات الحضارية، وأطر السيادة (830م - 1920م)

الباحث حسين اسحاق الصوالحة – باحث دراسات عليا – الجامعة الاردنية

تاريخ الارسال 2026/1/5 تاريخ القبول 2026/1/25 تاريخ النشر 2026/2/28

الملخص : تستعرض الدراسة تاريخ التواجد العربي في شرق أفريقيا، محللاً المسارات التي تحول من خلالها هذا التواجد من نشاط تجاري بحري إلى صيرورة حضارية شاملة أنتجت الهوية السواحيلية، تهدف الدراسة إلى تقصي الجذور الأثرية المبكرة للوجود العربي (830م)، ودراسة الدور العماني والعثماني في حماية المجال الجغرافي ضد التهديدات البرتغالية في القرن السادس عشر، وصولاً إلى ذروة التمدد السياسي والاقتصادي في العهد العماني خلال القرن التاسع عشر، تعتمد الدراسة على منهج تاريخي تحليلي يربط بين الأدلة المادية والأدبيات الأكاديمية، ليفكك في نهايته استراتيجيات الاستعمار الأوروبي في تجريف الإرث الإداري العربي وصناعة أزمة التمثيل التاريخي التي ما تزال آثارها مستمرة في هياكل الدولة الوطنية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التواجد العربي، الحضارة السواحيلية، السيادة العثمانية، زنجبار، الاستعمار الأوروبي، إيالة الحبشة.

Abstract: This research examines the history of the Arab presence in East Africa, analyzing the paths through which this presence transformed from a maritime commercial activity into a comprehensive civilizational process that produced the Swahili identity. The study aims to investigate the early archaeological roots of the Arab presence (830 AD) and study the Omani and Ottoman roles in protecting the geographical domain against Portuguese threats in the 16th century, leading to the peak of political and economic expansion during the Omani era in the 19th century. The research adopts an analytical historical method that links material evidence with academic literature, ultimately deconstructing European colonial strategies in erasing the Arab administrative legacy and creating a crisis of historical representation that persists in contemporary national state structures.

Keywords: Arab Presence, Swahili Civilization, Ottoman Sovereignty, Zanzibar, European Colonialism, Habeş Eyaleti.

المبحث الأول: التواجد العربي المبكر وتشكل الهوية السواحيلية

يُعد التواجد العربي في شرق أفريقيا ظاهرة تاريخية فريدة في سياق الهجرات البشرية المنظمة عبر المحيط الهندي، حيث لم يتوقف أثره عند مجرد الاستيطان التجاري العابر، بل تطور ليصبح صيرورة اندماجية شاملة أدت إلى ميلاد ما يُعرف بـ الحضارة السواحيلية. وتؤكد الحفريات الأثرية الرصينة في جزيرة لامو (Lamu) أن الوجود العربي الموثق يعود تاريخياً إلى مطلع القرن التاسع الميلادي (830م)، وهو ما تثبته المسكوكات الذهبية والفضية والنحاسية المكتشفة في تلك المواقع، مما يعكس وجود نظام نقدي وإداري متطور مرتبط بالدورة الاقتصادية العالمية آنذاك. كما يظل مسجد كيزيمكازي (Kizimkazi) في الجزء الجنوبي من جزيرة زنجبار، والمؤرخ عام 1007م، أقدم مبنى متكامل الأركان في شرق أفريقيا وشاهداً حياً على عمق الاستقرار العربي الإسلامي وقدرته على تشييد بنية تحتية عمرانية وفكرية دائمية (Lodhi, 1994) .

2/28/2026

ويؤصل الباحث أحمد كافاس لهذه الهوية السواحيلية بوصفها نتاجاً لتفاعل بنيوي عميق بين المهاجرين العرب، القادمين بصفة رئيسية من الجزيرة العربية واليمن وعُمان، وبين سكان البانتو المحليين؛ حيث تميز هذا التفاعل بمرونة ثقافية لافتة لم يفرض فيها العرب لغتهم أو عاداتهم بشكل قسري، بل انخرطوا في عملية أفرقة متبادلة. وقد أثمر هذا التلاقي عن لغة وسيطة (السواحيلية) التي استوعبت مفردات عربية بنسبة كبيرة ضمن قوالب لغوية أفريقية، مما خلق نظاماً إدارياً واجتماعياً فريداً ربط العمق الأفريقي بالمجال الحضاري العربي العالمي، وحوّل الساحل من مجرد أطراف معزولة إلى حلقة وصل حيوية في الاقتصاد الدولي (كافاس، 2017) .

تذهب الباحثة جيل شيبرد في رؤيتها التحليلية إلى أن التواجد العربي المبكر اعتمد استراتيجياً على نموذج مدن القواعد أو دول المدن المستقلة (City-States) مثل كيلوا، وممباسا، ومقديشو، والتي كانت تُدار بعقلية سياسية ورصانة تجارية تفوقت على نظرائها في تلك الحقبة. لقد ساهم هذا التواجد في تمدين الساحل الأفريقي بشكل جذري، حيث تحولت تلك الموانئ إلى حواضر كبرى تتميز بعمارة حجرية فريدة ونظم اجتماعية معقدة جمعت ببراعة بين القيم الإسلامية والتقاليد الأفريقية الراسخة. ويشير لودهي إلى أن العرب في هذه المرحلة لم يمارسوا دور المستعمر بالمفهوم الحديث، بل تسواحلوا (Swahilised)بمرور الزمن، متبنين اللباس السواحيلي والعادات الغذائية والاجتماعية المحلية، مما جعل الإسلام يترسخ كدين محلي أصيل نابع من نسيج المجتمع وليس كعنصر خارجي مفروض (Lodhi, 1994; Shepherd, 1982) .

لقد كانت هذه المدن العربية السواحيلية تمثل قمة التطور الحضري في شرق أفريقيا، حيث وصفها الرحالة ابن بطوطة عند زيارته لكيلوا في القرن الرابع عشر بأنها واحدة من أجمل المدن وأتقنها بناءً في العالم، مشيراً إلى الكرم الحاتمي لسلاطينها العرب وحرصهم على العدل وتطبيق الشريعة. إن هذا الاستقرار العربي لم يكن محصوراً في النخبة الحاكمة، بل امتد ليشمل الطبقات التجارية والحرفية التي طورت فنوناً معمارية وزخرفية تعتمد على المرجان والأخشاب المحلية، مما أوجد نمطاً عمرانياً سواحيلياً يمزج بين الأقواس العربية والمنمنمات الأفريقية، وهو ما يزال ماثلاً في الأحياء القديمة في زنجبار ولامو كشاهد على عبقرية المكان والانصهار البشري (Ibn Battuta, 1332,) .

وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي، أوجد التواجد العربي نظاماً من الأرستقراطية الساحلية التي استمدت قوتها من شرعية النسب العربي والقدرة على إدارة شبكات التجارة العابرة للمحيطات، مع الحفاظ على تحالفات متينة مع زعماء القبائل في الداخل الأفريقي. ويشير فيرنيه إلى أن هذا النظام لم يكن مغلقاً، بل سمح بالحراك الاجتماعي من خلال المصاهرة والولاء، مما أدى إلى توسيع قاعدة المجتمع المسلم ليشمل فئات متنوعة من السكان الأصليين الذين وجدوا في الإسلام والحضارة العربية وسيلة للارتقاء الاجتماعي والانخراط في نظام عالمي متطور. هذا التكامل بين الساحل والداخل ضمن تدفقاً مستمراً للسلع الاستراتيجية مثل العاج والذهب مقابل المنسوجات والسلع المصنعة، مما جعل من العرب المحرك الأساسي للاقتصاد الإقليمي (Vernet, 2013) .

إن التواجد العربي في هذه الحقبة لم يكتفِ بالجانب التجاري، بل كان ناقلاً رئيساً لمنظومات المعرفة والكتابة؛ حيث دخلت الكتابة بالحرف العربي إلى شرق أفريقيا لأول مرة من خلال هؤلاء المهاجرين، مما أتاح للسواحيليين تدوين تاريخهم وأدبهم وشعرهم بلغتهم المحلية ولكن بحروف عربية. هذا التحول المعرفي كان له أثر بالغ في حوكمة المجتمعات الساحلية، حيث أصبح التدوين والوثائق والعقود جزءاً من الممارسة الإدارية اليومية، مما رفع من كفاءة النظام القضائي (منصب

القاضي) وضبط المعاملات المالية والتجارية وفقاً لأرقى المعايير المعمول بها في الحواضر الإسلامية الكبرى كبغداد والقاهرة ومسقط (Lodhi, 1994) .

تميزت هذه المرحلة التاريخية أيضاً بنشوء ما يمكن تسميته بـ السيادة البحرية العربية، حيث سيطر البحارة العرب والسواحيليون على طرق الملاحة في غرب المحيط الهندي باستخدام سفن الداو (Dhow) التقليدية التي صُممت لتناسب الرياح الموسمية. ويؤكد لودهي أن هذه السيادة لم تكن عسكرية بالمعنى التصادمي، بل كانت سيادة قائمة على الخبرة الملاحية والمعرفة الدقيقة بالجغرافيا البحرية، مما جعل من الموانئ العربية في شرق أفريقيا محطات إجبارية للتجارة العالمية. إن هذه القوة البحرية هي التي وفرت الحماية للمجتمعات الساحلية وسمحت لها بالازدهار والنمو بعيداً عن التدخلات الأجنبية العنيفة، حتى ظهور التهديد البرتغالي في مطلع القرن السادس عشر (Lodhi, 1994; Shepherd, 1982) .

وفيما يتعلق بالبنية الدينية، يرى الباحثون أن التواجد العربي المبكر كان مسؤولاً عن غرس بذور المذهب الشافعي الذي أصبح المذهب السائد في شرق أفريقيا، وهو ما يعكس الروابط التاريخية العميقة مع حضرموت واليمن. إن هذا الانسجام المذهبي وفر نوعاً من الوحدة الروحية والقانونية بين المدن السواحيلية الممتدة من الصومال إلى موزمبيق، وسهل من عمليات التنقل والتجارة بين هذه الحواضر. لقد تحولت المساجد في هذه المدن إلى مراكز للتعليم والشورى والإدارة، حيث كان السلطان أو الوالي العربي يستشير أعيان المدينة وعلماءها، مما أوجد نموذجاً من الحوكمة التشاركية المبكرة التي احترمت التعددية العرقية داخل الإطار الإسلامي الجامع (Lodhi, 1994) .

توضح جيل شيبرد أن الاستيطان العربي في جزر القمر ومدغشقر كان يمثل النهاية الجنوبية لهذا المحور الحضاري، حيث لعبت هذه الجزر دور المستودعات الاستراتيجية لتجميع البضائع القادمة من الداخل الأفريقي قبل شحنها شمالاً. هذا التوزيع الجغرافي المدروس للتواجد العربي يثبت وجود رؤية جيواقتصادية متطورة لدى المهاجرين العرب، الذين عرفوا كيف يختارون مواقع الموانئ بناءً على توفر المياه العذبة، وسهولة الدفاع، والقرب من مصادر المواد الخام. إن نجاح هذا النموذج الإداري هو ما جعل المدن السواحيلية تصمد لقرون أمام التحديات البيئية والسياسية، وتتحول إلى رموز للرخاء والرفاهية في المخيلة التاريخية العربية والأفريقية على حد سواء (Shepherd, 1982) .

وعلى الرغم من محاولات بعض المؤرخين الاستعماريين لاحقاً تصوير التواجد العربي كقوة خارجية غازية، إلا أن الأدلة التاريخية والأثرية تؤكد عكس ذلك تماماً؛ فالاندماج الكامل للعرب في النسيج الأفريقي جعل من المستحيل الفصل بين ما هو عربي وما هو أفريقي في الهوية السواحيلية. إن هذا الانصهار العضوي هو الذي سمح لهذه الحضارة بالبقاء والاستمرار حتى بعد سقوط القوة السياسية المركزية، حيث ظلت اللغة والثقافة والقيم التي أرساها العرب هي المحرك الأساسي للحياة اليومية في شرق أفريقيا. وبذلك، يظل التواجد العربي المبكر هو حجر الزاوية الذي بنيت عليه العظمة التاريخية لساحل الزنج، والأساس الذي انطلقت منه عمليات التحديث والربط العالمي للمنطقة (Lodhi, 1994;كافاس، 2017) .

يؤكد كافاس أن التواجد العربي ساهم في خلق نظام من الدبلوماسية التجارية التي ربطت سلاطين الساحل بملوك الداخل في ممالك مثل بوجاندا ومونوموتابا، حيث عمل العرب كوسطاء حضاريين نقلوا التقنيات والسلع والأفكار. هذا الدور الوسيط عزز من مكانة العرب كعنصر استقرار في المنطقة، إذ كانت تجارتهم تعتمد على السلم والاتفاقيات وليس على الغزو والاحتلال. إن هذه العلاقة التعاقدية بين العربي والأفريقي أنتجت بيئة آمنة سمحت بنمو المدن وازدهار الأسواق، مما جعل

شرق أفريقيا في تلك الحقبة واحدة من أكثر مناطق العالم انفتاحاً وتعدداً ثقافياً، وهو ما يفسر استمرارية الولاء للهوية العربية السواحيلية حتى في أحلك الظروف السياسية (كافاس، 2017) .

كما لعب التواجد العربي دوراً حاسماً في إدخال محاصيل زراعية وتقنيات ري جديدة لم تكن معروفة في شرق أفريقيا، مثل زراعة النخيل والحمضيات وتطوير البساتين حول المدن الساحلية. هذا التحول الزراعي ساهم في تعزيز الأمن الغذائي للمدن المكتظة بالسكان، وخلق نمطاً من الحياة المستقرة التي تعتمد على الإنتاج الزراعي بجانب التجارة البحرية. ويشير لودهي إلى أن هذه البساتين، التي كانت تُعرف بـ الشامبا، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد الثقافي والجمالي للمدن السواحيلية، وعكست ذوقاً رفيعاً في التعامل مع الطبيعة استلهمه العرب من خبراتهم في الجزيرة العربية وطوره السواحيليون بما يناسب المناخ الاستوائي (Lodhi, 1994) .

إن القوة الدافعة للتواجد العربي كانت تتمثل في الروح الريادية التي ميزت التجار المهاجرين، الذين لم يترددوا في التوغل في أعماق القارة بحثاً عن مصادر الثروة ونشر رسالة الإسلام. هذه الروح لم تكن تهدف إلى الهيمنة السياسية بقدر ما كانت تسعى لبناء شبكة من المصالح المشتركة التي تعود بالنفع على الجميع. وبحسب شيبرد، فإن هذا النموذج من التوسع السلمي هو الذي مكن الإسلام من الانتشار في أفريقيا دون الحاجة إلى جيوش فاتحة، حيث كان العربي يمثل القدوة في سلوكه التجاري وأمانته، مما دفع الأفارقة لاعتناق دينه وتبني ثقافته طواعية كرمز للتحضر والتقدم (Shepherd, 1982).

ان تاريخ شرق أفريقيا هو قصة نجاح باهرة للتفاعل العربي الأفريقي، الذي لم ينتج مجرد لغة أو تجارة، بل أنتج أمة وسيطة تمتلك خصوصية فريدة في العالم الإسلامي. إن التواجد العربي المبكر قد أرسى دعائم الحوكمة الرشيدة، والنظم المالية المتقدمة، والعمارة الباذخة، مما جعل من ساحل شرق أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري الإنساني. إن فهم هذه الجذور التاريخية هو المفتاح الحقيقي لتفسير صمود الثقافة السواحيلية أمام موجات الاستعمار اللاحقة، وقدرتها على استعادة دورها كجسر للتواصل بين العرب وأفريقيا في العصر الحديث (Lodhi, 1994; كافاس، 2017)

المبحث الثاني: أطر السيادة العربية-العثمانية في مواجهة التهديد البرتغالي

شكل القرن السادس عشر ميلادي منعطفاً جيوسياسياً وتاريخياً بالغ الخطورة في مسار التواجد العربي في شرق أفريقيا، حيث انتقل التحدي من منافسات تجارية إقليمية إلى تهديد وجودي شامل فرضته الأساطيل البرتغالية الصاعدة. ولم يكن هذا الزحف البرتغالي مجرد محاولة للسيطرة على طرق التوابل، بل كان يحمل صبغة صليبية معلنة استهدفت تقويض السيادة الإسلامية في المحيط الهندي والوصول إلى عمق الحجاز لتهديد المقدسات في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وفي ظل هذا المشهد القاتم، برز التكامل العربي-العثماني ليس فقط كتحالف عسكري عابر، بل كضرورة استراتيجية قصوى لصيانة بيضة الإسلام وحماية الكيان العربي المستقر في أفريقيا منذ قرون (Özköse, 2021) .

وتجسدت هذه الاستراتيجية الدفاعية في القرار التاريخي الذي اتخذه السلطان سليمان القانوني بتكليف القائد الفذ أوزدمير باشا بتأسيس إيالة الحبشة (Habeş Eyaleti) في عام 1555م، وهي وحدة إدارية وعسكرية شملت في نطاق سيادتها سواحل الصومال وإريتريا وجنوب السودان. ويؤكد المؤرخ جنكيز أورخونلو أن تأسيس هذه الإيالة كان بمثابة درع الجزيرة الجنوبي، وحجر الزاوية الذي حال دون تمكن البرتغاليين من إحكام قبضتهم على مضيق باب المندب، وهو ما ضمن استمرارية

تدفق قوافل الحجيج وتأمين الشرايين التجارية العربية التي كانت تمثل عصب الحياة الاقتصادية للعالم الإسلامي آنذاك (Orhonlu, 1996) .

اعتمدت الحوكمة العربية-العثمانية في هذه الحقبة الحرجة على مفهوم القواعد السيادية المحصنة، حيث جرى تحويل نقاط استراتيجية مثل جزيرة سواكن وميناء مصوع إلى مراكز قيادة عليا تدير النشاط العسكري واللوجستي في كامل حوض البحر الأحمر. وبحسب القراءات التحليلية لكل من كافاس وأورخونلو، فإن سواكن بالذات لم تكن مجرد مرفأ للجباية أو التبادل التجاري، بل تحولت إلى بوصلة إدارية عثمانية متطورة، تراقب الملاحة الدولية وتمنع أي اختراق برتغالي لعمق المياه الإسلامية، مما وفر غطاءً أمنياً للمجتمعات العربية السواحيلية الممتدة على طول الساحل الأفريقي (Orhonlu, 1996; Kavas, 2001) .

إن هذا الزخم السيادي والدعم العسكري اللوجستي هو ما منح القادة الميدانيين العثمانيين، وعلى رأسهم الأمير علي بيك، القدرة على تنفيذ عمليات بحرية بعيدة المدى ومباغتة. ففي عام 1584م، انطلقت حملة بحرية عثمانية من ميناء عدن باتجاه سواحل شرق أفريقيا، حيث استقبلها الحكام العرب المحليون في مقديشو ولامو وممباسا بالترحاب كقوة إنقاذ شرعية. وقد نجح علي بيك في تثبيت السيادة العربية في ممباسا ونجدة حكامها من الصلف البرتغالي، مما أثبت عملياً أن التواجد العربي في أفريقيا بات محمياً بمظلة الخلافة العثمانية، وهو ما عرقل خطط الاستعمار البرتغالي الرامية إلى محو الهوية العربية والدين الإسلامي من تلك الربوع (Özköse, 2021) .

ولم يقتصر التكامل العربي-العثماني على الجانب العسكري الصرف، بل امتد ليشمل حوكمة الموارد وتأمين الخطوط الائتمانية للتجار العرب الذين تضرروا من القرصنة البرتغالية. فقد عملت الإدارة العثمانية في إيالة الحبشة على تنظيم الموانئ وتوفير الحماية للسفن التجارية العربية الداو، مما أعاد الثقة للتجار السواحيليين للاستمرار في أنشطتهم بين الهند وشرق أفريقيا والخليج العربي. هذا الاستقرار النسبي ساهم في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمدن السواحيلية، ومنع انهيارها الاقتصادي الذي كان يهدف البرتغاليون من خلاله إلى تهجير العرب وتوطين حلفائهم في تلك الموانئ الحيوية (Orhonlu, 1996).

ويشير أوزكوسه إلى أن السيادة العربية-العثمانية المشتركة أوجدت نوعاً من التوازن الاستراتيجي في المحيط الهندي؛ فبينما كان البرتغاليون يمتلكون تفوقاً في بناء السفن الحربية الكبيرة (الجاليون)، كان العرب والعثمانيون يمتلكون المعرفة العميقة بالتيارات البحرية والقدرة على المناورة في المياه الضحلة وبين الجزر المرجانية. هذا التعاون سمح للمجتمعات العربية في شرق أفريقيا بالبقاء ككيانات سياسية تحت السيادة الاسمية أو الفعلية للعثمانيين، مما حافظ على استمرارية العروة الوثقى بين مكة والمدينة من جهة، وبين مقديشو وزنجبار من جهة أخرى، وهو ما أفشل مشروع تطويق العالم الإسلامي الذي خطط له الملاحون البرتغاليون (Özköse, 2021).

علاوة على ذلك، لعبت القواعد السيادية مثل مصوع وسواكن دوراً حيوياً في نشر وتثبيت المذهب الشافعي والعلوم الشرعية، حيث كان القضاة والعلماء ينتقلون بحماية الأساطيل العثمانية بين مراكز العلم في الحجاز واليمن وبين الحواضر السواحيلية. هذا التدفق المعرفي المحمي سياسياً عزز من قوة المجتمعات العربية في مواجهة محاولات التنصير البرتغالية، حيث ظلت المساجد والكتاتيب السواحيلية منارات للغة العربية والفكر الإسلامي. إن الحوكمة العثمانية لم تكن تتدخل في

الشؤون الدقيقة للحكام العرب المحليين، بل كانت توفر لهم الفضاء السيادي اللازم لممارسة سلطاتهم التقليدية في ظل حماية دولية كبرى (Kavas, 2001) .

إن نجاح السيادة العربية-العثمانية في القرن السادس عشر لم يكن مجرد صدفة عسكرية، بل كان نتاج فهم عميق لـ أمن الممرات المائية. فقد أدرك العثمانيون أن سقوط شرق أفريقيا يعني بالضرورة سقوط البحر الأحمر، وبالتالي تهديد قلب العالم الإسلامي. لذا، جرى استنزاف القوة البرتغالية في معارك استنزاف طويلة ومكلفة، مما أجبر البرتغاليين في نهاية المطاف على الانكفاء نحو قواعدهم في غوا بالهند، وترك الساحل الأفريقي (باستثناء موزمبيق) يعود تدريجياً للسيادة العربية، وهو ما مهد الطريق لاحقاً لظهور اليعاربة ثم البوسعيديين كقوى إقليمية ورثت هذا الإرث الدفاعي العظيم (Orhonlu, 1996; Özköse, 2021) .

يمثل المبحث الثاني في تاريخ شرق أفريقيا قصة نجاح باهرة في إدارة الأزمات الوجودية عبر التحالفات الاستراتيجية. لقد أثبت التواجد العربي قدرته على التكيف مع التهديدات الكبرى من خلال الانضواء تحت مظلة السيادة العثمانية، مما حافظ على عروبة وإسلام الساحل الأفريقي في أحلك الظروف. إن القواعد السيادية والحملات البحرية المشتركة لم تحمِ الأرض فحسب، بل حمت الهوية السواحيلية من المحو، وضمنت بقاء شرق أفريقيا كجزء لا يتجزأ من الكيان الحضاري الإسلامي والعربي حتى العصر الحديث.

إن هذا الاستقرار السيادي الذي أمنه التحالف العربي العثماني ضد البرتغاليين، خلق بيئة مواتية لظهور قوى عربية إقليمية ورثت هذا الدور الدفاعي، وهو ما مهد الطريق لبروز اليعاربة ثم البوسعيديين في عُمان لوراثة هذا الإرث وتطويره إلى إمبراطورية تجارية شاملة في القرون اللاحقة

المبحث الثالث: التواجد العماني وتحول اقتصاديات القرن التاسع عشر

يُمثل العصر العماني، وتحديداً مع القرار الاستراتيجي الذي اتخذه السلطان سعيد بن سلطان بنقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار عام 1832م، الذروة القصوى للتواجد العربي السياسي والحضاري في شرق أفريقيا. فلم يكن هذا الانتقال مجرد تغيير جغرافي لمقر الحكم، بل كان تدشيناً لنمط جديد من الإمبراطورية التجارية التي تحولت فيها زنجبار من جزيرة صغيرة إلى عاصمة اقتصادية عالمية تدير خيوط التجارة والسياسة في مساحات شاسعة تمتد من الساحل إلى عمق البحيرات العظمى الأفريقية. ويؤكد الباحث إدوارد ألبرز أن هذا التواجد العماني المكثف أدى إلى ثورة في تجارة المسافات الطويلة، حيث نجح العرب في صياغة شبكة قوافل بالغة التعقيد والترابط، وصلت إلى بحيرة ملاوي وأعالي نهر الكونغو، مما ربط الموارد الأفريقية الخام بالأسواق العالمية في أوروبا وأمريكا وآسيا بشكل غير مسبوق (Alpers, 1975).

لقد اقترن هذا النفوذ السياسي بتحول جذري في البنية الاقتصادية للمنطقة، حيث انتقل التواجد العربي من مرحلة الوساطة التجارية الصرفة إلى مرحلة الإنتاج الزراعي الواسع. ومع إدخال السلطان سعيد بن سلطان لزراعة القرنفل (Clove production)، حدث انقلاب في نمط الإنتاج أدى إلى نشوء ما يُعرف بـ اقتصاد المزارع الكبرى. ويشير فريدريك كوبر إلى أن هذا التحول تطلب إعادة هيكلة شاملة لنظم الملكية العقارية والقوى العاملة، حيث برزت طبقة من الأعيان العرب العمانيين

ككبار ملاك للأراضي، وتحولت جزيرتا زنجبار وبمبا إلى المركزين الرئيسيين للإنتاج العالمي لهذه السلعة الاستراتيجية، مما جذب استثمارات ورؤوس أموال أجنبية ضخمة إلى البلاط السلطاني (Cooper, 1977) .

أدى هذا التمدد العربي العماني إلى إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للداخل الأفريقي، حيث لم يعد النفوذ العربي محصوراً في الثغور الساحلية، بل تغلغل في النسيج الاجتماعي والسياسي للقبائل في الأعماق. ويشير توماس فيرنيه إلى أن التواجد العربي في مراكز تجارية داخلية حيوية، مثل تابورا (Tabora) وأوجيجي (Ujiji)، خلق بيئة اجتماعية معقدة اتسمت بظهور مدن هجينة تداخلت فيها المصالح الاقتصادية مع الأهداف الدعوية لنشر الإسلام واللغة العربية. في هذه الحواضر الداخلية، أصبح التاجر العربي يمثل الدولة والشرعية، حيث أدار العرب هذه المناطق عبر تحالفات استراتيجية مع الزعماء المحليين، مما جعل من الثقافة العربية السواحيلية رمزاً للتحضر والترقي الاجتماعي في قلب القارة (Vernet, 2013).

تجلت عبقرية الإدارة العمانية في قدرتها على إدارة التنوع العرقي والمصلحي داخل إمبراطوريتها، حيث ارتبطت القوة السياسية للقبائل الأفريقية بمدى قربها من الخطوط التجارية العربية. ويؤكد الباحثان دويتش وميدارد أن هذا التواجد ساهم في نشوء قيادات مركزية أفريقية قوية لم تكن موجودة من قبل، حيث اعتمد هؤلاء القادة على الدعم العسكري العربي والوصول المباشر للسلاح الناري والمنسوجات مقابل تأمين طرق القوافل. هذا التفاعل المؤسسي غير وجه الخارطة السياسية لشرق أفريقيا، وحوّل المجتمعات المشتتة إلى كيانات سياسية منظمة تدور في فلك السلطنة الزنجبارية، وهو ما وفر حماية ذاتية للمنطقة لعدة عقود قبل أن تبدأ موجات التغلغل الاستعماري الأوروبي الشامل في نهاية القرن التاسع عشر (Deutsch, 2006; Médard, 2007).

ولم يكن الأثر العماني محصوراً في المادة والتجارة، بل كان أثراً قيمياً أعاد تعريف مفهوم الدولة والحوكمة في شرق أفريقيا. فقد أدخل العمانيون مفاهيم الإدارة المالية المتقدمة، ونظم القضاء الشرعي، وبروتوكولات الدبلوماسية الدولية، حيث كانت زنجبار تضم قنصليات لأكبر القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. هذا الاعتراف الدولي بالتواجد العربي كقوة شرعية ومنظمة هو ما منح المنطقة هيبة سياسية جعلتها لاعباً أساسياً في الشؤون الدولية، وأثبت أن العرب لم يكونوا مجرد تجار عابرين، بل كانوا بُناة مؤسسات نقلوا شرق أفريقيا من العزلة إلى قلب التفاعلات العالمية المعاصرة (Lodhi, 1994).

إن القوة الناعمة للتواجد العماني تمثلت في قدرة اللغة العربية والثقافة الإسلامية على اختراق الحواجز القبلية، حيث أصبحت اللغة السواحيلية (بمفرداتها العربية الغزيرة) هي اللغة الرسمية للتجارة والسياسة في الداخل الأفريقي. ويشير لودهي إلى أن هذه الوحدة اللغوية والدينية وفرت بنية تحتية ثقافية مكنت السلطنة من إدارة أقاليمها المتباعدة بفاعلية كبيرة، حيث كان الموظفون والتجار والقضاة يتحركون في فضاء ثقافي موحد يمتد من مسقط إلى بحيرة تنجانيقا. هذا الانسجام الحضاري هو الذي ضمن استدامة النفوذ العربي العماني لقرون، وجعل منه المكون الأبرز في الهوية التاريخية لشرق أفريقيا (Lodhi, 1994; Alpers, 1975).

يمثل العصر العماني في القرن التاسع عشر المعجزة الإدارية والاقتصادية للتواجد العربي في أفريقيا، حيث نجح العرب في تحويل الموارد البكر إلى ثروات عالمية، والمجتمعات البسيطة إلى كيانات سياسية معقدة. إن التحول من التجارة التقليدية إلى اقتصاد المزارع، ومن القواعد الساحلية إلى الإدارة القارية، يثبت أن السيادة العربية العمانية كانت تقوم على

رؤية استراتيجية سابقت عصرها، وأسست لإرث حضاري لا تزال ملامحه شاخصة في معالم زنجبار وروح شعوب شرق أفريقيا حتى يومنا هذا.

المبحث الرابع: المواجهة مع الاستعماروأزمة التمثيل التاريخي

شهد مطلع التسعينيات من القرن التاسع عشر أفول العصر الذهبي للتواجد العربي السياسي في شرق أفريقيا، وذلك مع اندفاع القوى الأوروبية الكبرى ضمن ما عُرف تاريخياً بـ التدافع نحو أفريقيا .(Scramble for Africa) هذا التحول الدراماتيكي لم يكن مجرد استبدال سلطة سياسية بأخرى، بل كان بداية لعملية تفكيك ممنهجة للهياكل الإدارية والحضارية التي بناها العرب والسواحيليون على مدار قرون. حيث وقعت المنطقة تحت مقصلة التقسيم البريطاني والألماني والفرنسي، مما أدى إلى انحسار السيادة العربية الزنجبارية وتراجع نفوذها من سلطة قارية تدير أعماق القارة إلى سلطة رمزية محصورة في الجزر، تمهيداً للإجهاز عليها كلياً وتغيير وجه المنطقة الديموغرافي والسياسي.

ويؤكد البروفيسور عبد العزيز لودهي أن الاستعمار الأوروبي انتهج استراتيجية التجريف الإداري لطمس الإرث العربي؛ فكان القرار الأخطر هو إلغاء استخدام الحرف العربي في كتابة اللغة السواحيلية واستبداله بالحرف اللاتيني، في خطوة هدفت إلى قطع الصلة المعرفية والتاريخية للسكان بهويتهم وتراثهم المكتوب. هذا الإجراء ترافق مع إقصاء بيروقراطي قسري، حيث جرى استبعاد النخب العربية والسواحيلية من الوظائف الإدارية العليا والقضاء والدواوين، وإحلال خريجي البعثات التبشيرية المسيحية مكانهم، وهو ما خلق فجوة طبقية وتعليمية هائلة جعلت من المسلمين أقلية إدارية في بلادهم التي كانوا يديرونها (Lodhi, 1994).

لقد سعى الفكر الاستعماري إلى شرعنة وجوده عبر صناعة أزمة تمثيل تاريخي، من خلال تصوير التواجد العربي كوجود دخيل أو حصر تاريخه الطويل في إطار تجارة الرقيق فقط، متجاهلاً بذلك قروناً من البناء الحضاري المشترك والتعايش العضوي. هذا التشويه المتعمد كان يهدف إلى عزل المكون العربي عن حاضنته الأفريقية، لم تكن إثارة قضية تجارة الرقيق من قبل القوى الاستعمارية نابعة من دوافع إنسانية محضة، بل كانت ذريعة أخلاقية (Moral Justification) تهدف إلى سحب الشرعية السياسية من السلطنة العمانية وتبرير التدخل العسكري الأوروبي المباشر تحت شعار 'البعثات التمدينية'، وتبرير الغزو الأوروبي بوصفه مهمة تمدينية تنقذ الأفارقة من العرب، بينما الحقيقة التاريخية تثبت أن العرب كانوا هم من أدخلوا مفاهيم الدولة الحديثة، والتدوين القانوني، والارتباط بالاقتصاد العالمي قبل وصول أول سفينة استعمارية أوروبية بقرون.

تُظهر الدراسات التاريخية المعمقة في أوغندا وتنزانيا أن التواجد العربي ترك بصمة لا تُمحى في صلب الهياكل الإدارية الوطنية؛ فالعرب هم من أدخلوا مهارات القراءة والكتابة، ونظم الدواوين، والبروتوكولات الدبلوماسية، والأنظمة الجمركية المتقدمة .(Aisha, 2020) إلا أن المأساة الحقيقية تمثلت في أن سياسات ما بعد الاستقلال في العديد من دول شرق أفريقيا لم تصحح هذا الغبن التاريخي، بل استمرت في تبني النظرة الاستعمارية التي تهمش المكون العربي والسواحيلي، مما أدى إلى أزمات حادة في التمثيل السياسي والتوظيف داخل القطاع العام، حيث ظل الوصول إلى المناصب العليا مرتبطاً بالخلفية التعليمية التي أرساها الاستعمار في مدارس البعثات (Lodhi, 1994) .

إن إعادة قراءة هذا التاريخ بنظرة تجردية تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن التواجد العربي كان المحرك الأساسي لعمليات التحديث المبكر في شرق أفريقيا، حيث نقل المنطقة من العزلة القبلية إلى الانفتاح العالمي. وقد ثبت أن استقرار هذا التواجد لقرون لم يكن قائماً على حد السيف، بل على القبول المتبادل والاندماج العضوي مع النسيج الأفريقي، وهو ما يفسر بقاء الثقافة والقيم العربية حية في وجدان الشعوب السواحيلية رغم كل محاولات المحو الاستعماري (Hansen, 1991; Twaddle, 1993) . وبناءً عليه، فإن التصالح مع هذا الإرث العربي هو المدخل الضروري لتحقيق استقرار إداري وسياسي حقيقي في المنطقة.

يقف المبحث الرابع وقفة نقدية مع الذاكرة التاريخية لشرق أفريقيا، كاشفاً زيف الروايات التي سعت لتقزيم الدور العربي. إن أزمة التمثيل الراهنة هي نتاج هندسة اجتماعية استعمارية نجحت في خلق قطيعة بين الشعوب وتاريخها المشترك. ولا يمكن لمنظومات الحوكمة المعاصرة في شرق أفريقيا أن تكتمل نضجاً ما لم تعترف بالتواجد العربي كشريك مؤسس وأصيل في بناء الدولة والحضارة، وما لم تُعد الاعتبار لتلك الفئات التي قادت قاطرة التحديث الأول في القارة السمراء، وصانت هويتها الإسلامية والعربية في وجه أعنف الهجمات الاستيطانية.

الخاتمة والنتائج

تُثبت هذه الدراسة التاريخية أن التواجد العربي في شرق أفريقيا يمثل صيرورة حضارية متجذرة بعيدة كل البعد عن مجرد الاحتكاك التجاري العابر أو الاستيطان الطارئ، إذ تشهد الأدلة الأثرية المادية في حواضر الساحل، مثل لامو وزنجبار، على وجود كيانات سياسية وإدارية عربية منظمة منذ القرن التاسع الميلادي. لقد أفرز هذا التواجد المستدام الهوية السواحيلية كنموذج فريد للانصهار الحضاري، حيث تلاشت الحواجز الفاصلة بين المهاجر العربي والمواطن الأفريقي لصالح أمة وسيطة استطاعت تمدين الساحل وتحويله إلى قطب جاذب في الاقتصاد العالمي، مستندة في ذلك إلى قيم إسلامية مشتركة ونظم إدارية وقضائية رصينة شكلت حجر الزاوية في استقرار المنطقة لقرون طويلة قبل ظهور التهديدات الاستعمارية الحديثة.

كما تكشف نتائج البحث عن الدور الاستراتيجي المحوري الذي لعبه التكامل العربي العثماني في القرن السادس عشر، والذي مثل صمام الأمان الحقيقي لحماية بيضة الإسلام وصيانة السيادة الإقليمية في مواجهة الزحف البرتغالي العنيف. إن تأسيس إيالة الحبشة العثمانية وتدعيم القواعد السيادية في سواكن ومصوع وزيلع لم يكن مجرد عمل عسكري دفاعي، بل كان تأسيساً لمنظومة حوكمة أمنية شاملة حمت البحر الأحمر من التحول إلى بحيرة أوروبية، وضمنت بقاء شرق أفريقيا ضمن النسيج الحضاري العربي الإسلامي. هذا التحالف الاستراتيجي هو الذي مكن الحواضر السواحيلية من الحفاظ على هويتها الروحية واللغوية، ومنع انقطاع الصلة التاريخية بين الحجاز وسواحل أفريقيا الشرقية في أحلك المنعطفات التاريخية.

وفي سياق متصل، يُعد العصر العماني في القرن التاسع عشر المعجزة الإدارية التي نقلت التواجد العربي من الثغور الساحلية إلى السيادة القارية الشاملة، حيث تحولت زنجبار تحت حكم البوسعيديين إلى عاصمة اقتصادية أدارت شبكات معقدة من تجارة المسافات الطويلة والإنتاج الزراعي العالمي. إن النجاح في بناء اقتصاد مزارع القرنفل وربط البحيرات العظمى بالساحل عبر طرق قوافل محكمة يثبت أن الحوكمة العربية العمانية كانت تمتلك رؤية استشرافية سابقت عصرها في تنظيم

الموارد وإدارة التنوع العرقي. وقد ساهم هذا الاستقرار في نشوء قيادات مركزية وتحديثات إدارية جوهرية أدخلت مهارات التدوين والنظم المالية الحديثة إلى أعماق القارة، مما جعل من الثقافة العربية السواحيلية اللغة الرسمية للحضارة والتقدم في ذلك العصر.

يخلص البحث إلى أن أزمة التمثيل الإداري والسياسي التي يعاني منها المكون العربي والسواحيلي في العصر الحديث ليست نتاج نقص في الكفاءة، بل هي ثمرة مباشرة لسياسة التجريف الإداري التي انتهجها الاستعمار الأوروبي لتبرير وصايته. لقد نجح الاستعمار في صناعة رواية مشوهة عزلت العرب عن تاريخهم المشترك مع الأفارقة، واستبدلت النظم الإدارية القائمة على الإرث العربي بأنظمة غريبة تخدم الأجندات التبشيرية والاستعمارية. وبناءً عليه، فإن التصالح مع هذا التاريخ والاعتراف بالتواجد العربي كمحرك أصيل للتحديث المبكر هو الشرط الضروري والوحيد لتحقيق حوكمة تعددية عادلة في شرق أفريقيا، تضمن استعادة المسلمين لمكانتهم الطبيعية في صلب الدولة الوطنية المعاصرة كشركاء في البناء والحضارة.

قائمة المراجع(References)

أولاً: المراجع العربية والمترجمة

أورخونلو، جنكيز (1996). سياسة الدولة العثمانية الجنوبية: إيالة الحبشة في القرن السادس عشر. (ترجمة صبحي صبري)، أنقرة: منشورات الجمعية التاريخية التركية.

ابن بطوطة، محمد بن عبد الله (1332/2004). رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار). بيروت: دار الكتب العلمية.

كافاس، أحمد (2017). افريقيا من الماضي إلى الحاضر) Geçmişten Günümüze Afrika) . إسطنبول: دار كيتابيفي.

كافاس، أحمد (2001). *العلاقات العثمانية الأفريقية*. في: موسوعة الدولة العثمانية، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلو، إسطنبول: مركز أرسيكا.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Aisha, A. (2020). The Role of Muslim Migrants in the Spread of Islam in East Africa: A Case Study of Uganda. *Millennium Journal of Humanities and Social Sciences*, 1(4), 38-47.

Alpers, E. A. (1975). *Ivory and Slaves in East Central Africa: Changing Patterns of International Trade to the Late Nineteenth Century*. London: Heinemann.

Cooper, F. (1977). *Plantation Slavery on the East Coast of Africa*. New Haven: Yale University Press.

Deutsch, J. G. (2006). *Emancipation without Abolition in German East Africa c.1884–1914*. Oxford: James Currey.

Hansen, H. B. (1991). Pre-colonial Immigrants and Colonial Servants: The Nubians In Uganda Revisited. *African Affairs*, 90(361), 559-580.

Ibn Battuta, M. (1332/1958). *The Travels of Ibn Battuta, A.D. 1325–1354*. (Translated with revisions and notes from the Arabic text by H.A.R. Gibb). Vol. II. Cambridge: Hakluyt Society at the University Press.

Lodhi, A. Y. (1994). Muslims in Eastern Africa - Their Past and Present. *Nordic Journal of African Studies*, 3(1), 88–98.

Médard, H. (2007). Slaves, servants and loyalists: The sources of political power in nineteenth-century Buganda. In H. Médard & S. Doyle (Eds.), *Slavery in the Great Lakes Region of East Africa* (pp. 22-51). Oxford: James Currey

Orhonlu, C. (1996). *Osmanlı İmparatorluğu'nun Güney Siyaseti: Habeş Eyaleti*. Ankara: Türk Tarih Kurumu

Özköse, K. (2021). From Suakin Island to Comoros Islands: East African Muslims' Struggle for Existence. *Apjir*, 5(2), 167-187.

Shepherd, G. (1982). The Making of the Swahili: A View from the Southern End of the East African Coast. *Paideuma*, 28, 129–147.

Twaddle, M. (1993). *Kakungulu and the Creation of Uganda, 1886-1928*. London: James Currey.

Vernet, T. (2013). East Africa: Slave Migrations. In *The Encyclopedia of Global Human Migration*. Blackwell Publishing Ltd.